فتح باب الترشح لانتخابات مجلس الشورى في سلطنة عمان

مسقط / متابعات :

بدأت عمليات الترشح للمواطنين العمانيين لعضوية مجلس الشورى ممثلين عن الولايات للفترة السابعة في 61 دائرة انتخابية وحتى الثاني من فبراير المقبل.

وبدأ المواطنون الراغبون في الترشح تقديم طلباتهم لدى مكاتب الولاة في الانتخابات التي ستجرى في أكتوبر القادم.

وفتحت وزارة الداخلية باب الترشح لعضوية مجلس الشورى وفق شروط محددة من بينها تمتع المترشح بالجنسية العمانية وألا يقل عمره عن 30 عاما وأن يكون من أبناء الولاية المترشح عنها أو من المقيمين فيها.

وأكد مسئولون في تصريحات لوسائل الإعلام أن "النظام الالكتروني في البطاقة الشخصية سوف يمنع ازدواجية التصويت في أي مكان في السلطنة لأنه نظام متطور ويساعد على اكمال عملية الانتخاب الكترونيا وعلى نقل النتائج النهائية الى مقر وزارة الداخلية الكترونيا" مؤكدين ان التجاوزات لن تكون "حاضرة" وان حضرت فالقانون لها "بالمرصاد".

واشاروا الى ان عملية التثبيت لكل شخص لاتستغرق اكثر من دقيقة مشيدين بهذه التقنية التي سيتم العمل بها في الانتخابات لاول مرة من اجل ازالة أية شكوك حول تكرار التصويت في اكثر من مركز انتخابي.

ودعت الحكومة "المواطنين الى تكثيف جهودهم في العملية الانتخابية للمشاركة في الانتخابات لان هذه المشاركة تهم البلد ومستقبله فيما يتعلق بالتنمية".

وشهدت الأيام الماضية سباقا بين المواطنين للترشح في انتخابات الشورى وبدأت فعليا بعض الحملات الانتخابية في التحرك عبر طلب الدعم والمساندة من المواطنين.

في المقابل تظهر المرأة العمانية من جديد لخوض تجربة الترشح للمجلس بعد فشلها في نيل أي مقعد في الدورة السابقة.

وتجوب منذ عدة ايام الوحدة الالكترونية المتنقلة المخصصة

لتثبيت النظام الالكتروني في البطاقة الشخصية لاثبات حضور الناخب يوم التصويت خلال العملية الانتخابية.

أضواء

إما التكفير أو القتل!

من يشاهد الحشود وهي ترش الورود على القاتل، ويتساءل عن نوع الجريمة محل تقدير هذه الحشود، سيكتشف أن القاتل هو الحارس الشخصي وهو مسلم متطرف قتل حاكم البنجاب المسلم، لأن الحاكم اعترض على قانون التكفير، الذي تسبب بحكم إعدام سيدة مسيحية تلفظت أثناء مشاجرة مع مسلمة بكلمات غير لائقة ضد دينها.

بدرية البشر

قام القاتل بإطلاق ٢٧ رصاصة في صدره بفخر واعتزاز وهو متأكد أن طريقه سالكة إلى الجنة، ولأن الحاكم لم يدعم قانون التجديف أمام المحكمة فقد كان الحل الوحيد هو قتله، وسيتأكد القاتل من كونه قام بالفعل الصحيح أكثر حين يرى الجموع من الأحزاب الدينية، وهي تستقبله بالورود والتصفيق مثل فاتح أو بطل قومي. هذا التشجيع للقاتل واعتباره مجاهداً، ودَعم مواقف التكفير والتشدد السفيهة هي حرية تعبير، يراها المتشددون حقاً لهم، بينما ما يفعله غيرهم من زلات سفيهة أيضاً هو تجديف وكفر.

معظم الأحزاب الدينية المسلمة اليوم لا تفعل شيئاً واضحاً وجلياً مثل الإساءة للإسلام، ولا تخجل من اتباع الإساليب الميكافيلية، مثل الكذب أو القتل والتصفية أو التورط في عمليات بيع المخدرات وغسيل الأموال طالما أنها تصب في مصلحة دعم الجهاد (بمفهومها هي طبعاً)، وحالما تصل للسلطة عبر وسائل الديمقراطية التي يكفلها الدستور أو عبر الانقلابات والحروب فإن برنامجها السياسي لايتعدى منع حلق اللحى وتغطية وجوه النساء وإجلاسهن في البيوت وتنفيذ أحكام الجلد، وإذا ما انتهت خطتهم الاجتماعية هذه لإصلاح المجتمع، فإنهم لابد أن يبحثوا عن عدو ليدخلوا معه في حرب وليصدقوا الناس أنهم المنقذون.

بعض الحكومات لا تجد حرجاً في رعاية هذه التيارات التي تبرر وجودها بأنها تمارس فهماً صحيحاً من الإسلام أو أنها تمارس حقاً في التعبير عن فهمها لأنه لصيق بثقافتها وعاداتها وتقاليدها، لكن هذه الحكومات نفسها لاتستطيع أو ربما تتكاسل في الدفاع عن التيارات الأخرى المختلفة مع هذا التيار، والتي لا تشعر بأن هذه المواقف المتشددة تمثلها اجتماعياً أو ثقافياً أو دينياً، خصوصاً إذا ماوجدت أقلية غير مسلمة، وهذا ما تسبب في انفصال السودان والفتن الطائفية في مصر والعراق ولبنان، وبعض من دول بدأت شرارة التعصب أو التطرف الديني تشتعل فيها، الأحزاب والتيارات الدينية في تعصبهم وتكفيرهم ليسوا خليقة أنفسهم بل هم نتيجة فشل المشروعات التي أحاطت بهم والتي جعلت من جموع تخرج بالورود تحيي مسلماً قتل مسلماً آخر وكأنها مباراة كرة قدم. هذا هو قانون التكفير الذي احتج عليه الحاكم ولم يفهموه. بل قتلوه.

كاتبة سعودية

(1.55) مليار دولار قيمة عمليات مقاصة الرسوم الجمركية الخليجية بنهاية 2010

كشف مصدر خليجي مسئول في الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي أن قيمة المبالغ الناتجة عن عمليات المقاصة للرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء بلغت 1.55 مليار دولار حتى نهاية العام الماضي، مؤكداً أن اتفاقية الاتحاد الجمركي أصبحت نافذة في دول مجلس التعاون منذ مطلع يناير الجاري.

وأوضح مدير إدارة الاتحاد الجمركي محمد الهيف أنه تم إقفال الحسابات الخاصة بالمقاصة لعام 2009 وما قبله.

وأكد الهيف أن إجراءات المقاصة للرسوم الجمركية للسلع التي تنتقل بين دول المجلس بموجب آلية المقصد النهائي للسلعة هي من أنجح العمليات الجمركية المشتركة التي تتم بين دول المجلس.

وأضاف أن دول المجلس بدأت العمل بنظام المقاصة الإلكترونية، الذي أثبتت النتائج الأولية للعمل به أنه يسهل عمليات المقاصة بين الدول الأعضاء ويوفر الوقت والجهد من خلال ربط إدارات الجمارك في الدول الأعضاء بمركز المعلومات الجمركي في الأمانة العامة، إذ تم الانتهاء من ربط البعض منها آلياً، ويتم خلال النصف الأول من هذا العام استكمال ربط ما تبقى من إدارات الجمارك في الدول الأعضاء.

ولفت الهيف إلى أن مطلب توزيع الإيرادات الجمركية في الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون هو من أساسيات الوضع النهائي لمنظومة الاتحاد الجمركي، مبيناً أن دول المجلس تبذل جهوداً حثيثة للتوصل إلى اتفاق حول هذا المطلب.وكان المجلس أجرى دراستين لهذا الغرض عامي 2007 و2009 خلصت إلى أنه ليس من الصعب الاتفاق على نسب توزيع الإيرادات التي جاءت متقاربة إلى حد كبير، وخصوصاً أن الإيرادات الجمركية لا تتجاوز مساهمتها في موازنات دول المجلس 3 ٪.

وحول معوقات الاتحاد الثلاث المتضمنة بالحماية الجمركية فوق 5 ٪ ورفع الحماية عن الوكيل المحلي وتوزيع الإيرادات، أوضح الهيف أن تلك النقاط الثلاث لا تؤثر على سير الاتحاد الجمركي. وشرح أن انتقال السلع الوطنية والأجنبية شهد نمواً ملحوظاً تجاوز 300 ٪ بين عامي 2002 و 2009. وأكد أن الاتفاق على تلك النقاط ينهي الدور الجمركي في المراكز البينية، ويبقي على إجراءات الرقابة الأمنية والمحجرية بين الدول الأعضاء، وهذا ما تسعى دول المجلس للوصول إليه.

ونفى الهيف وجود أية عوائق تواجه فسح البضائع في المنافذ البينية، فيما يتم استيفاء رسوم التحميل والتفريغ على حمولة الشاحنات بموجب القانون الجمركي الموحد لدول المجلس الذي ترك لكل دولة تحديد أجور الحمالة على الطرود حسب طبيعتها. وأوضح أن تلك الأجور رمزية إذا ما قورنت بالخدمات التي تقدمها المنافذ الجمركية من تنزيل وفتح وإقفال الطرود وإعادة تحميلها، وأن شركات القطاع الخاص التي تقوم بتلك المهام تتقاضى مبالغ تفوق ما تحصله الجمارك من رسوم الحمالة.

وحول الرسوم العالية على دخول الشاحنات، بين الهيف أن فرض رسوم عالية على دخول الشاحنات الوطنية يأتي في إطار ما نصت عليه الاتفاقية الاقتصادية لدول المجلس في مادتها الـ21، والتي تقضي بأن تعامل الدول الأعضاء وسائط نقل الركاب والبضائع التابعة لأي دولة عضو والمارة بأراضيها أو القاصدة إلى أي منها، معاملة وسائط النقل الوطنية، بما في ذلك مستوى الرسوم والضرائب والتسهيلات. وقد عملت لجنة مختصة على توحيد الضرائب والرسوم على الشاحنات خلال السنوات الماضية، إلا أنها لم تستكمل مهمتها نتيجة لعدم الاتفاق على إلغاء العديد من الرسوم التي تستوفى على الشاحنات الوطنية .

فيما بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين (5) مليارات و(300) مليون يورو

السفير الهولندي في السعودية يبحث مع رجال الأعمال فرص الاستثمار المشتركة

القصيم/ محبوب عبد العزيز:

بحث سعادة السفير الهولندي المعتمد لدى المملكة العربية السعودية السيد رون ستريكر لدى لقائه أمس الثلاثاء بعدد من رجال المال والأعمال والشخصيات الاقتصادية في منطقة القصيم فرص الاستثمار والتعاون المشترك بين الجانبين السعودي والهولندي في مختلف المجالات

وفي اللقاء الذي نظمته الغرفة التجارية والصناعية في مركزها الرئيس بمدينة بريدة رحب سعادة الدكتور/ يوسف بن عبد الله العريني رئيس مجلس إدارة غرفة القصيم بسعادة سفير مملكة هولندا مقدما له لمحة موجزة عن المنطقة معرفا بالمقومات الاستثمارية والمحفزات البيئية التي يمكن الاعتماد عليها لبناء تعاون تجاري واقتصادي فاعل بين البلدين الصديقين موضحا جملة من المشاريع الناجحة والنموذجية التي تتميز بها منطقة القصيم في مختلف القطاعات التنموية والخدمية مبديا استعداد الغرفة لتقديم كافة التسهيلات اللازمة والممكنة لرجال الأعمال والشركات الهولندية الراغبة بفتح علاقات تعاون تجاري و تنفيذ مشاريع استثمارية خاصة في القطاع الزراعي إذ توجد في منطقة القصيم أراض خصبة واسعة ونحو ستة ملايين نخلة داعياً إلى أهمية الاستفادة من تقنية إنتاج الألبان المجففة والاستثمار في صناعة الأدوية والعلاجات اللازمة لمرضى السكر حيث يعاني نحو 30 ٪ من سكان المملكة من هذا الداء العضال..

من جانبه عبر سعادة السفير عن بالغ سعادته بزيارة القصيم التي رافقه فيها المسئول التجاري في سفارة هولندا بالرياض السيد/ وفيق جلال النمري والالتقاء برجال الأعمال مشيراً إلى أن العلاقات السعودية الهولندية متينة ومبنية على المصالح المتبادلة والتي من شانها أن تساعد على تعميق أواصر الصداقة ونقل الثقافات والمعارف بين الشعبين السعودي والهولندي وان التعاون الثنائي يستند على التوفيق بين الشركات الاستثمارية ورجال الأعمال وتنسيق الجهود الرسمية بين البلدين لإقامة مشاريع ناجحة تعود بنفعها وخيرها على الجانبين والاستفادة الإمكانيات المتوفرة في السعودية باعتبارها من اكبر الدول المنتجة للنفط ولديها مخزونات احتياطية هائلة وتستورد هولندا منها البترول ومشتقاته موضحاً أن قيمة الصادرات الهولندية إلى المملكة بلغت مليارا و800 مليون يورو في حين بلغت صادرات السعودية إلى هولندا 3 مليارات و500 مليون يورو لافتاً إلى أن هولندا تعد ثاني دولة أوروبية مستثمرة في السعودية بعد فرنسا كما أنها تحتل المرتبة السادسة عشرة في سلم اقتصاديات العالم والثامنة من حيث تصدير المنتجات الزراعية عالميا والخامسة على المستوى الأوروبي ومنوها بان من أولويات الحكومة الهولندية بناء علاقات اقتصادية متينة مع الدول المهمة ومن بينها السعودية.

وقال سعادة السفير/ رون ستريكر أن عدد المسلمين في هولندا أكثر من مليون نسمة ينعمون بالحرية وبناء المساجد وممارسة شعائرهم الدينية ويحصلون على كافة الحقوق التي كفلها لهم الدستور الهولندي وان عدد من يأتون لأداء فريضة الحج يبلغ خمسة آلاف شخص كل عام.

وجرى خلال اللقاء الذي حضره فهد بن إبراهيم العييري نائب رئيس مجلس الإدارة وعبد الرحمن بن عبد الله الخضير نائب الأمين العام مناقشة عدد من الموضوعات المهمة والقضايا ذات الاهتمام المشترك والمشكلات التي تعيق تطوير العلاقات الاقتصادية والتأكيد على ضرورة تنسيق الجهود والمتابعة المستمرة لتبادل الزيارات لما فيه خدمة المصالح المشتركة. بين البلدين الصديقين.

الإمارات: مؤشرات التعافي تعزز فرص نمو قطاع الصرافة 15 ٪ خلال 2011

ابوظبي / تقرير / متابعات :

تعزز مؤشرات التعافي الاقتصادي في الدولة من فرص نمو قطاع الصرافة بما يتراوح بين 10 و15 ٪، وفقا لتوقعات مسؤولين في شركات صرافة.

وأشاروا إلى أن كثيرا من الشركات الرئيسية أعلنت عن اعتزامها مواصلة خطط التوسع عبر افتتاح الفروع والتوظيف بهدف توسيع قاعدة العملاء من جهة، وتغطية المواقع الجديدة لتلبية الفرص المتاحة فيها من جهة ثانية.

وفيما أبدى هؤلاء تفاؤلاً بشأن الأداء هذا العام في ظل المؤشرات الاقتصادية الإيجابية في القطاعات المختلفة خاصة السياحة والسفر والتجارة، إلا أن هاجس ما يثار حول حرب أسعار الصرف العالمية، قد يشكل تحدياً قويا للقطاع هذا العام، إلى جانب استمرار التأثر بالانعكاسات السلبية للعقوبات الدولية على بعض الدول التي تشكل سوقا مهما للتحويلات والتجارة.

ووصف مديرو شركات صرافة رئيسية أداء القطاع خلال العام الماضي بالجيد، حيث حققت غالبية الشركات نموا تراوح بين 5 ٪ كحد أدنى و15 ٪ كحد أقصى، مقارنة مع عام 2009، وذلك نتيجة استفادة القطاع من التوسع في نظام حماية الأجور والذي تلعب شركات الصرافة دوراً كبيرا فيه.

واتفق مديرو شركات صرافة على عودة مستويات النمو في القطاع إلى الواقعية بعد الطفرة القوية التي سجلتها الشركات خلال السنوات التي سبقت الأزمة المالية العالمية بنهاية عام 2008. ولفت هؤلاء إلى أن معدلات النمو سوف تستقر عند متوسط يتراوح بين 5 و10 ٪، خلافا للنمو القوي الذي سجله القطاع في 2008، معتبرين أن نسبة 10 أو 15 ٪ تعتبر واقعية في الوقت الراهن.

وشهد العام الماضي تحركات موسمية في القطاع خاصة في نشاط تحويل الأموال، حيث بدأت مؤشرات التحسن تظهر في منتصف شهر مايو الماضي مع تزايد الطلب نسبيا على تحويلات الأفراد إلى الخارج للاستفادة من قوة الدولار الأميركي مقابل عملات بلادهم، الأمر الذي أدى إلى انطلاقة مبكرة لموسم ذروة النشاط الذي عادة ما يتزامن مع شهري يونيو ويوليو، بحسب محمد الأنصاري الرئيس التنفيذي لمجموعة الأنصاري للصرافة.

وأشار الأنصاري إلى أن قطاع الصرافة تمكن من تحقيق النمو المستهدف لعام 2010 والذي تراوح بين 10 و15 ٪ في حجم التعاملات، لافتاً إلى أن الأداء كان جيداً، بشكل عام إذ عاد النشاط إلى مستويات عام 2008 لدى عدد من الشركات بسبب التوسعات وزيادة الخدمات، إلى جانب الاستفادة من نظام حماية الأجور وتحويل رواتب العمال، خاصة في الشق الثاني المتعلق بتحويلات العمال إلى ذويهم.

وأطلقت وزارة العمل بالتعاون مع المصرف المركزي في نهاية عام 2009 نظام حماية الأجور بهدف صرف رواتب العمال في القطاع الخاص بالدولة عبر المصارف ومؤسسات الصرافة والشركات المرخص لها في الدولة.

ولفت إلى أن معظم الشركات، ومنها الأنصاري للصرافة واصلت خططها التوسعية وزيادة شبكة الفروع التي وصلت إلى 100 فرع تغطي كافة مناطق الدولة، مشيرا إلى أن الشركة ستواصل خطط التوسع هذا العام بالعمل على افتتاح 15 فرعاً جديدا، الأمر الذي يشكل دفعة جديدة لنمو أعمال الشركة في 2011.

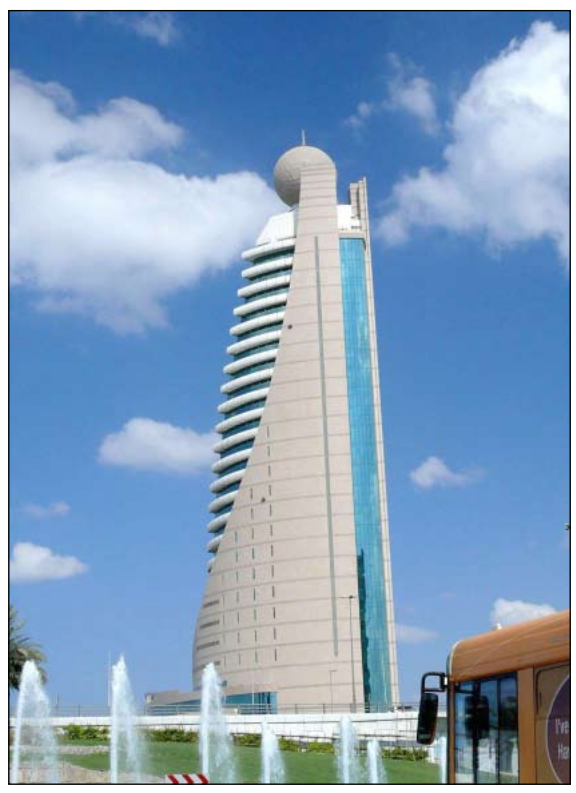

ورجح الأنصاري أن يسجل قطاع الصرافة خلال العام الحالي نموا يصل إلى 15 ٪ وذلك في ضوء المؤشرات الاقتصادية الإيجابية لكافة القطاعات، خاصة قطاع السياحة والسفر والتجارة، وهي القطاعات التي تؤثر بشكل مباشر في حركة ونشاط القطاع.

وأوضح الأنصاري أن استمرار تحسن سعر صرف الدرهم مقابل العملات الأخرى المحول إليها خاصة العملات الآسيوية لدول مثل الهند والفلبين واندونسيا وبنجلاديش، وكذلك العملات العربية، من شأنه أن يسهم في زيادة رغبة المقيمين في التحويل باعتبارها فرصة للاستفادة من ارتفاع الدولار مقابل عملاتهم.

ورغم تقليل الأنصاري من أهمية التذبذبات التي تعرضت لها أسعار صرف العملات الرئيسية على نشاط القطاع ومخاوف التأثر من تداعيات ما يطلق عليها "حرب عملات" متوقعة، فإن أسامة آل رحمة نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة مؤسسات الصرافة والتحويلات المالية والمدير العام لمجموعة الفردان للصرافة، رجح أن تكون لهذه الحرب آثار سلبية على أسواق الصرف العالمية، نتيجة ما يتبعها من تذبذبات قوية والتي تقود بدورها إلى عمليات تحوط وإغلاق مراكز.

وأشار إلى انه رغم حالة التفاؤل بشأن أداء القطاع لهذا العام والتي يتوقع أن تظهر ملامحها بشكل أوسع خلال الربع الأول من العام الجاري، فإن هذا التفاؤل مرتبط بشكل رئيسي بالأداء الاقتصادي للدولة بشكل عام، إلى جانب الانفراج في مسألة العقوبات الدولية المفروضة على بعض الدول والمرونة في حركة التحويلات.

ويشدد المصرف المركزي على البنوك وشركات الصرافة المحلية بضرورة التزامها للعمل بعناية ودقة على تحديد هوية الشخص المودع في جميع الحالات التي تصل فيها قيمة التحويلات إلى 2000 درهم وأكثر للصرافات، و3500 درهم وأكثر بالنسبة للمصارف.

وتعمل في أسواق الدولة 105 شركات صرافة تتنوع خدماتها بين تبادل العملات الأجنبية إلى جانب عمليات تحويل الأموال من وإلى الدولة، بحسب بيانات مصرف الإمارات المركزي.

وأوضح آل رحمة أن عام 2011 يمكن أن يشكل بداية للتعافي الحقيقي للقطاع في ظل المؤشرات الاقتصادية الإيجابية المتوقعة هذا العام، والتي ستكون امتدادا للتحركات الإيجابية التي شهدها الربع الأخير من العام الماضي. ولفت إلى أن مؤشرات التعافي بدأت تظهر ملامحها في مجالات عدة أهمها مجال التوظيف الآخذ في التحرك بشكل جيد، حيث بدأت عروض التوظيف تعود إلى الواجهة مجددا وإن كانت ليست بنسبة كبيرة، إلى جانب النشاط في حركة التحويلات سواء الخاصة بالأفراد أو الشركات التجارية، وعودة التدفقات السياحية بشكل جيد، موضحا أن القطاع السياحي يعتبر احد ابرز القطاعات الداعمة لحركة الصرافة.